



لبنان: "السماء أمطرت صواريخ"

ينبغي التحقيق في الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان
بوصفها جرائم حرب

AMNESTY
INTERNATIONAL



تقرير موجز

المحتويات

3	ملخص تنفيذي	1.
3	المنهجية	2.
3	هجمات غير مشروعة من جانب القوات الإسرائيلية	3.
3	الغارة على بلدية النبطية	3.1
5	الغارة على عائلة الشعار	3.2
6	الغارة على عائلة نازحة في أيطو	3.3
8	الغارة على منزل عائلة عثمان في مدينة بعلبك	3.4
10	الواجبات القانونية الدولية	4.
10	نتائج وتوصيات	5.

وثقت منظمة العفو الدولية، في إطار تحقيقاتها المستمرة في انتهاكات قوانين الحرب في لبنان، أربع حالات توضيحية، قتلت فيها الغارات الإسرائيلية غير القانونية 49 مدنيًا على الأقل. ويجب التحقيق في هذه الهجمات باعتبارها جرائم حرب.

مبان متضررة بالقرب من ركام مبنى بلدية النبطية الذي دُمر في غارات جوية إسرائيلية متعددة في 16 أكتوبر/ 2024 و8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 في النبطية، بجنوب لبنان.
Ed Ram/Getty Images ©

1. ملخص تنفيذي

وُثقت منظمة العفو الدولية، في إطار تحقيقاتها المستمرة في انتهاكات قوانين الحرب في لبنان، أربع حالات توضيحية، قتلت فيها الغارات الإسرائيلية غير القانونية 49 مدنيًا على الأقل. يجب التحقيق في هذه الهجمات باعتبارها جرائم حرب.

قصفت القوات الإسرائيلية ثلاثة مبان سكنية في قرية العين في البقاع الشمالي في 29 سبتمبر/أيلول، وفي قرية أيطو شمال لبنان في 14 أكتوبر/تشرين الأول، وفي مدينة بعلبك في 21 أكتوبر/تشرين الأول، حيث قضت على عائلات بكاملها. إضافة إلى ذلك، هاجمت القوات الإسرائيلية في 16 أكتوبر/تشرين الأول مقر بلدية النبطية بجنوب لبنان.

ولم يوجّه الجيش الإسرائيلي إنذارات قبل شن أي من هذه الغارات.

وتبين للمنظمة أن الهجمات الإسرائيلية على العين، ومدينة بعلبك، وبلدية النبطية يُرَجَّح أن تكون هجمات مباشرة على مدنيين أو أعيان مدنية، لأن المنظمة لم تعثر على أدلة على وجود أهداف عسكرية في أي من هذه المواقع عند وقوع الهجمات. وحتى إن كانت إسرائيل تنوي ضرب ما عدته أهدافًا عسكرية مشروعة، فإن وسائل وطرائق هذه الهجمات، التي استُخدمت فيها قنابل كبيرة على مبان مدنية مأهولة في أوقات من اليوم يُعرف بأنها تكون ممتلئة بالمدنيين، وبدون أي تحذير مسبق، يُرَجَّح أن تجعلها هجمات عشوائية، لذا فهي غير قانونية. وإن الهجوم الذي شُن على مبنى سكني في أيطو، والذي إضافة إلى أنه أودى بحياة 23 مدنيًا، قتل شخصًا واحدًا ربما يكون تابعًا لحزب الله، يُرَجَّح أن يكون هجومًا عشوائيًا ويُحتمل أن يكون هجومًا غير متناسب.

2. المنهجية

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 35 من الناجين والشهود، وقامت بعملية مسح لمواقع ثلاث من الغارات، وزارت مستشفى يُعالج فيه المصابون جراء أحد الهجمات، والتقطت صورًا لبقايا من الذخائر المُستخدمة في الهجمات لكي يتولى خبراء التعرف عليها، كما تحققت من صحة العشرات من مقاطع الفيديو والمواد المُصوَّرة التي حصلت عليها من مصادر محلية ومن وسائل التواصل الاجتماعي، وفحصت صورًا بالأقمار الصناعية لمواقع الغارات.

وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني طلبت الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية معلومات من السلطات الإسرائيلية طالبةً توضيحًا حول الأهداف العسكرية التي استهدفت في هذه المواقع والتدابير الاحترازية التي اتُخذت لتجنب خطر وقوع إصابات في صفوف المدنيين أو التقليل منه إلى أدنى حد، لكنها لم تتلق ردًا قبل نشر هذا البيان.

3. هجمات غير مشروعة من جانب القوات الإسرائيلية

3.1 الغارة على بلدية النبطية

"كنا نرى بأم أعيننا كيف أن السماء أمطرت صواريخ ... وقد تحول مبنى البلدية المؤلف من طابقين إلى كومة من الإسمنت. وتصاعد الدخان من السيارات القريبة واندلعت الحرائق فيها... وكانت هناك أشلاء أجساد وأجساد ممزقة. وشاهدتُ جثة الدكتور أحمد كحيل عند مدخل مبنى البلدية".

محمد سليمان، مسعف ورئيس جمعية إسعاف النبطية

عند قرابة الساعة العاشرة صباحًا بالتوقيت المحلي من يوم 16 أكتوبر/تشرين الأول، أصابت غارة جوية إسرائيلية مقر بلدية النبطية في جنوب لبنان، فقتلت 11 مدنيًا، من ضمنهم رئيس البلدية، وأصابت ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين آخرين.

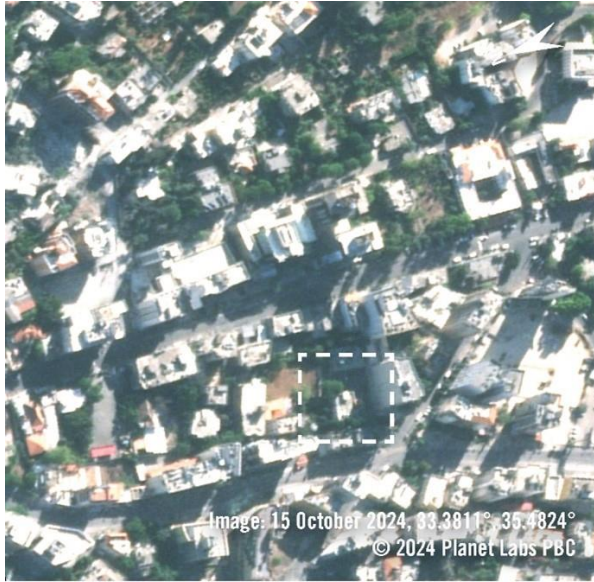
وقد شنت الغارة الجوية بدون سابق إنذار، في اللحظة التي كانت تعقد فيها خلية الأزمة في البلدية اجتماعًا لتنسيق تسليم المساعدات، بما فيها المواد الغذائية، والماء، والأدوية، إلى السكان والنازحين داخليًا الذين فروا إلى المدينة من مناطق أخرى من جنوب لبنان كانت قد تعرّضت للهجوم. وفي أعقاب الغارة، صرّح الجيش الإسرائيلي بأن قواته هاجمت العشرات من أهداف حزب الله في منطقة النبطية. بيد أن منظمة العفو الدولية لم تعثر على أي دليل على وجود هدف عسكري في مقر البلدية عند وقوع الهجوم.

وكانت هذه ثاني غارة جوية إسرائيلية مباشرة على مبنى بلدي حكومي لبناني منذ بدء الأعمال القتالية عبر الحدود بين إسرائيل وحزب الله في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

لقد قتلت الغارة الجوية رئيس البلدية أحمد كحيل، وعضو المجلس البلدي صادق إسماعيل، علاوة على موظفي البلدية محمد بيطار، ومحمد زهري، وفاسم حجازي، وفضل عواضة. والمدنيون الآخرون الذين قُتلوا هم هيثم مشلب، وعلي بيطار، وأحمد علي بيطار، وفيصل فقيه، وراغب جابر، الذين كانوا في مقر البلدية لتسلم المساعدات أو التطوع لتسليمها. كذلك أصابت الغارة الجوية ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص بجروح، من ضمنهم خضر قديح، وهو عضو آخر في مجلس البلدية، وعباس فهد، وهو مسعف تطوع في خلية الأزمة في البلدية.

وبعد حوالي ساعتين من وقوع الغارة، أصدر المتحدث العسكري الإسرائيلي الناطق باللغة العربية بيانًا على منصة إكس (تويتر سابقًا) أعلن فيه أن سلاح الجو الإسرائيلي شن سلسلة من الهجمات التي استهدفت العشرات من أهداف حزب الله في منطقة النبطية، من ضمنها "مبان عسكرية، ومقرات قيادة عسكرية، ومستودعات أسلحة".

وفحص مختبر أدلة الأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية ثلاثة مقاطع فيديو و12 صورة تُظهر الآثار المباشرة للغارة، وحلّل صور الأقمار الصناعية للموقع قبل الغارة وبعدها. وأكدت كلها تدمير المبنى بما يتسق مع وقوع غارة جوية. وتُظهر مقاطع الفيديو والصور التي التقطت عقب الغارة، كومة كبيرة من الركام حيث كان يوجد مقر البلدية سابقًا، وسيارات محطمة، وقرق الدفاع المدني الذين كانوا يبذلون جهود الإنقاذ. ولم تُظهر مقاطع الفيديو أدلة على وجود أهداف أو معدات عسكرية في المبنى، بما يتماشى مع أقوال الذين أجريت مقابلات معهم، وبشير حجم الأضرار إلى أن الذخيرة المستخدمة يُرجح أن تكون قنبلة جوية كبيرة.



تُظهر صور الأقمار الصناعية مبنى بلدية النبطية في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2024 عند الساعة 06:28 بالتوقيت العالمي المنسق. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول عند الساعة 07:06 بالتوقيت العالمي المنسق، تُبين صور الأقمار الصناعية أن المبنى غير ظاهر وأن هناك كمية كبيرة من الدخان تتصاعد من المنطقة. ويبدو أن الصورة قد التقطت بعد الغارة الجوية مباشرة. © Planet Labs PBC

يقع مبنى بلدية النبطية في قلب مدينة النبطية، في وسط مركزها التجاري وسوقها التاريخية التي تعود إلى العصر العثماني والتي دُمّرت في هجوم إسرائيلي وقع في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2024. وقد أصدر الجيش الإسرائيلي إنذارًا بإخلاء المدينة في 3 أكتوبر/تشرين الأول، لكن عضو مجلس البلدية خضر قديح، الذي نجا

من الهجوم، وغيره ممن أُجريت مقابلات معهم أخبروا منظّمة العفو الدوليّة بأن العديد من السكان لم يتمكنوا من الفرار أو اختاروا ألا يفرّوا.

وقال عضو مجلس البلدية خضر قديح، الذي أُصيب في الهجوم، إن خلية الأزمة عقدت اجتماعًا في مقر البلدية لأن موقعها في المركز التجاري للنبطية أعطى السكان الذين أتوا لتسلم المساعدات إحساسًا بالأمان.

وقد أُصيب خضر قديح بجروح من بينها حروق وكسور في منطقة الحوض، والظهر، والساق اليسرى. وأخير منظمة العفو الدولية كيف أنه خلال ثوانٍ من وصوله إلى مبنى البلدية "تحوّل كل شيء من حوله إلى نار، ودخان، وغيار، وصرخات". وقال: "لقد غطاني الركاب، وظللت واعيًا وسمعت صوت عباس فهد. وقد كان بجانبني. فقلّت له، اصبر. لم أفقد وعيي، لكنني لم أستطع التحرك. بدت الدقائق كأنها سنوات".

وأصيب أيضًا عباس فهد، وهو مسعف، بجروح في الهجوم. وقال لمنظمة العفو الدولية: "كنا نجهّز سيارة إسعاف بمؤن غذائية لتوزيعها، عندما سمعنا هدير طائرة حربية... وخلال أجزاء من الثانية فقط تحول كل شيء من حولنا إلى كارثة، ولم أسمع صوت انفجار، بل وجدت نفسي تحت الركاب..."

وقد وصف محمد سليمان، وهو مسعف ورئيس قسم الطوارئ والتدريب في جمعية اسعاف النبطية، كيف شاهد طائرات حربية تُعيّم على المدينة فجأة، وتحوّل السماء إلى "سحابة من الدخان والحجارة المتطايرة": "كنا نرى بأمر أعيننا كيف أن السماء أمطرت صواريخ... وقد تحول مبنى البلدية المؤلف من طابقين إلى كومة من الإسمنت. وتصادد الدخان من السيارات القريبة واندلعت الحرائق فيها... وكانت هناك أشلاء أجساد وأجساد ممزقة. وشاهدتُ جثة الدكتور أحمد كحيل عند مدخل مبنى البلدية".

وقال الأشخاص الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية إنه لم يكن هناك أفراد عسكريون أو مركبات عسكرية في مبنى البلدية أو حوله. ولم تردّ السلطات الإسرائيلية على طلب منظمة العفو الدولية للحصول على معلومات.

ومن المرجّح أن تكون هذه الغارة الجوية إما هجمة مباشرة على مدنيين أو على أعيان مدنية أو هجمة عشوائية، وينبغي التحقيق فيها بوصفها جريمة حرب.

3.2 الغارة على عائلة الشعار

في 29 سبتمبر/أيلول، عند قرابة الساعة 4:50 صباحًا بالتوقيت المحلي، دمرت غارة إسرائيلية استهدفت مشارف قرية العين في البقاع الشمالي منزل عائلة الشعار السورية، فأودت بحياة جميع أفراد العائلة التسعة الذين كانوا نائمين بداخله. وقُتل في الغارة الجوية، التي شُنّت بدون إنذار، عامل البناء رسلان حسن الشعار، وزوجته ابتسام عبد الكريم، وأولاده الأربعة: رسول، 28 عامًا، وبلال، 27 عامًا، وآلاء، 17 عامًا، وعلي، 12 عامًا. كذلك قُتل في الغارة إيلاف زوجة رسول، وطفليهما، رسلان، سبع سنوات، وهوراء، 12 سنة.

أخبر إبراهيم الشعار، وهو الناجي الوحيد من أفراد العائلة الذي لم يكن في المنزل تلك الليلة، منظمة العفو الدولية أنه ليس لديه أي فكرة لماذا قُصف منزله.

لم تُصدر السلطات الإسرائيلية أي بيانات تعطي توضيحًا لهذه الغارة. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة من سكان قرية العين، فضلًا عن يوسف جعفر مختار القرية الذي يعرف عائلة الشعار، فأكدوا جميعًا أن الذين قُتلوا كانوا مدنيين.

وأبلغ المختار منظمة العفو الدولية أن عائلة الشعار عاشت في القرية لسنوات، فقال: "كان والدا أبو رسول يصنعان وبيعان حلويات منزلية. [...] هذا منزل مدني، وليس هناك أي هدف عسكري بداخله بتاتًا. إنه مليء بالأطفال. وهذه العائلة معروفة جيدًا في البلدة".

لقد تحقّق مختبر أدلة الأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية من صحة مقطع فيديو تظهر فيه حفّارة وجرافة تزيلان الركاب عقب الغارة مباشرة. ويؤكد تحليل صور الأقمار الصناعية أن منزل عائلة الشعار دُمّر بغارة جوية بين 28 و29 سبتمبر/أيلول.



تُظهر صورة الأقمار الصناعية من 21 مايو/أيار 2024 منزل عائلة الشعار في العين، البقاع، لبنان. في 30 سبتمبر/أيلول 2024، يظهر المبنى مدمرًا بالكامل مع وجود علامات على وقوع حريق على الأرض جراء الانفجار. ويبدو التجريف واضحًا في مكان الركام، بما يتماشى مع مقاطع الفيديو التي تُظهر وجود الحفارات عقب الغارة. وتؤكد الصور الأقل وضوحًا (غير المبينة هنا) أن المبنى دُمّر بين 28 سبتمبر/أيلول عند الساعة 08:31 بالتوقيت العالمي المنسق و29 سبتمبر/أيلول عند الساعة 07:44 بالتوقيت العالمي المنسق. © 2024 Maxar Technologies © Planet Labs PBC

وبالنظر إلى أن جميع أولئك الذين قُتلوا في الهجوم كانوا مدنيين وأن منظمة العفو الدولية لم تعثر على أي مؤشر على وجود أهداف عسكرية في الجوار، فهذا يثير بواعث قلق جدية بأن الغارة على منزل عائلة الشعار كانت ضربة مباشرة على مدنيين وأعيان مدنية، ويجب التحقيق في هذه الغارة باعتبارها جريمة حرب، وحتى لو اعتقدت القوات الإسرائيلية بأنها استهدفت هدفًا عسكريًا في الجوار، فإن الغياب الواضح لإجراءات احترازية معقولة في الهجوم تجعله على الأرجح هجومًا عشوائيًا.

3.3 الغارة على عائلة نازحة في أيطو

بين الساعة الواحدة والثانية من بعد ظهر 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024، أصابت غارة جوية إسرائيلية مبنى من أربعة طوابق في قرية أيطو في قضاء زغرتا بمحافظة الشمال في لبنان، فأودت بحياة 23 مدنيًا. وتعود ملكية المنزل لإيلي علوان، وهو مسيحي ماروني من سكان البلدة، أجر المنزل لأشخاص نازحين داخليًا من قرية عيترون بجنوب لبنان التي تعرضت لقصف إسرائيلي عنيف وتلقت عدة إنذارات بالإخلاء من الجيش الإسرائيلي، من ضمنها إنذار في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

وقد قتلت الغارة 23 مدنيًا، بالإضافة إلى أحمد فقيه، الرجل الذي افترض سكان المبنى أنه المستهدف بالهجوم. وكانت ألين أصغر ضحية، وهي طفلة عمرها خمسة أشهر قذفها عصف الانفجار من المنزل فسقطت في شاحنة صغيرة، وقد عثرت عليها فرق الإنقاذ في اليوم التالي للغارة. كذلك أصابت الغارة ستة أشخاص -خمسة نازحين كانوا يقيمون في المنزل، علاوة على والدة إيلي علوان كبيرة السن التي كانت تعيش في المنزل المجاور.



صورة تُظهر كتب مدرسية للأطفال وسط الركام في أعقاب غارة جوية إسرائيلية على مبنى سكني في قرية أيطو، قضاء زغرتا، محافظة الشمال، لبنان، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
© منظمة العفو الدولية

ولم يُعلّق الجيش الإسرائيلي على الغارة وحول من كان يستهدف أو ماذا كان يستهدف في أيطو، التي تقع في قلب المنطقة المسيحية في لبنان، وتبعد أكثر من 115 كيلومترًا عن الحدود مع إسرائيل. وزار باحثو منظمة العفو الدولية موقع الغارة واطلعوا على قائمة القتلى والجرحى في الهجوم. وشاهد باحثو منظمة العفو الدولية كتب الأطفال، وألعابهم، وملابسهم، وأدوات الطهي بين الركام حيث كان موقع المنزل سابقًا. كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة من أقرباء العائلة التي أوت إلى المنزل في أيطو، علاوة على الناجيين حسين عيسى وجنان حجازي اللذين قُتلتا طفلتهما رقية عيسى، البالغة من العمر 11 شهرًا، في الهجوم.

وقال حسين وجنان إنهما وصلا إلى أيطو قبل حوالي أسبوعين من وقوع الغارة برفقة عدة أفراد من أسرة جنان، من ضمنهم والداها، وأشقاؤها الثلاثة، وأزواجهم، وأطفالهم. وقالوا إنهما يعتقدان أن الإسرائيليين استهدفوا أحمد فقيه، جارهما في عيترون الذي يعتقدان أنه ينتمي إلى حزب الله - لكنهما لا يعرفان ما كان دوره في الجماعة. وقالوا إنه بسبب انتمائه المتصور إلى حزب الله، لم تسمح عائلة حجازي إلا لزوجه، ووالدتها، وابنها البالغ من العمر 17 عامًا بالإقامة في المنزل شريطة ألا يزورهم أحمد فقيه. وقالت العائلة إن شقيق أحمد فقيه قُتل في غارة جوية على مدينة صور في جنوب لبنان في الأسبوع الذي سبق الغارة على أيطو.

وأخبر حسين وجنان منظمة العفو الدولية أنه في وقت الغداء تقريبًا في 14 أكتوبر/تشرين الأول، اقترب أحمد فقيه بسيارته من المنزل. وقد دُعر الزوجان الشابان واتصلا شقيق حسين وأخبراه أنهما سيغادران المنزل إذا كان أحمد فقيه مستهدفًا بالفعل. وقد أكد هذا الأمر لمنظمة العفو الدولية كل من شقيق حسين ووالده الذي كان حاضرًا في الغرفة مع الشقيق في وقت المكالمة. وقالت جنان إن والديها أقتعهما بتناول طعام الغداء قبل أن يغادرا، لكن بعد قرابة 15 دقيقة من وصول أحمد فقيه فُصف المنزل.

قالت جنان: "لقد فقدت كل شيء، عائلتي بكاملها، ووالدي، وأشقائي، وابنتي. ليتني متُّ في ذلك اليوم أيضًا".

عثر باحثو منظمة العفو الدولية على شظية من الذخيرة وُجدت في موقع الغارة، وبناءً على حجمها، وشكلها، والحواف الناتئة لغلاف المعدن الثقيل، تعرّف عليها أحد محققي الأسلحة في منظمة العفو الدولية بأنها قنبلة جوية من سلسلة أم كيه-80 (Mk-80) على الأرجح، وبأن زنتها تتراوح من 500 إلى 2,000 رطل. والولايات المتحدة الأمريكية هي المورّد الرئيسي لهذه الأنواع من الذخائر إلى إسرائيل.

ولم تردّ السلطات الإسرائيلية على طلب منظمة العفو الدولية للحصول على معلومات.

إذا كان أحمد فقيه هدفًا عسكريًا مشروعًا وكان بالفعل مستهدفًا بالهجوم، فمن المرجح أن تكون هناك فرص عديدة أخرى لاستهدافه عندما لم يكن في منزل مليء بالمدنيين. وفي هذه الحالة، يُرجّح أن يكون الهجوم هجومًا عشوائيًا لم يميز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. وحتى إذا لم يكن هناك أي طريقة أخرى أمام إسرائيل لشن هذه الغارة، فيُحتمل أن يكون الهجوم غير متناسب نظرًا لوجود عدد كبير من المدنيين

عند وقوع الغارة. وإن شن هجوم عشوائي يوقع قتلى أو جرحى في صفوف المدنيين، وشن هجوم مع العلم أنه سيتسبب بخسائر أو إصابات أو أضرار مدنية عرضية مفرطة، يُعدّان جريمتي حرب.

3.4 الغارة على منزل عائلة عثمان في مدينة بعلبك

" أيقظني ابني، كان عطشاناً وأراد أن يشرب. فأعطيته ماءً وعاد إلى النوم، حاضناً شقيقه. [...] وعندما احتضن شقيقه، ابتسمت. وقلت في نفسي سأخبر أباه عن هذا الحزن، لما يعود، ليرى كم أن ولده حنون وعاطفي. وذهبت لأصلي، ثم انفجر كل شيء من حولي. وانفجرت عبوة غاز، فأحرقت قدمي، وفي غضون ثوان، التهمت النار غرفة أطفالي".
فاطمة دراني، أم لولدين قُتلا في غارة جوية إسرائيلية على منزل عائلة عثمان في مدينة بعلبك

في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2024، عند حوالي الساعة 5:45 صباحاً بالتوقيت المحلي، دُمّرت غارة إسرائيلية على حي النبي إنعام في مدينة بعلبك، عاصمة محافظة بعلبك-الهرمل، مبنًى يؤوي 13 فرداً من عائلة عثمان. فاودت الغارة، التي شنت بدون سابق إنذار، بحياة ست نساء وأطفال وأصابت السبعة الآخرين بجروح.

وقد اطّلت منظمة العفو الدولية على قائمة بأسماء جميع الذين كانوا في المنزل عند وقوع الغارة، فتبيّن لها أنهم كانوا جميعاً مدنيين.

تحقق مختبر أدلة الأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية من صحة 38 صورة و10 مقاطع فيديو نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى نحو خاص من جانب السكان المحليين تُبين الآثار التي خلفها الهجوم. وتُبين صورتان ومقطع فيديو واحد تم التحقق من صحتها والثّققت في أعقاب الغارة مباشرة، السنة اللهب التي تتصاعد داخل المبنى المستهدف، ويظهر مقطع فيديو صوّر بعد ساعات من وقوع الهجوم أن النيران ما زالت مشتعلة في الطابق الأرضي. وتُظهر صورتان ومقطع الفيديو أن المبنى الصغير المؤلف من طابقين، والذي يقع في شارع ضيق بحي مكتظ بالسكان، قد أصيب بأضرار بالغة، بما في ذلك جدران منهارة وفتحتان مستديرتان في السقف، يرجح أن تكون ناجمة عن تأثير الغارتين. وتُظهر مقاطع الفيديو والصور أيضاً الضرر الذي لحق بالشارع وبمبنى مجاور. وتؤكد صور الأقمار الصناعية (غير الممينة هنا)، التي الثّققت في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، الضرر الذي لحق بسقف المبنى.

ولم تُصدر السلطات الإسرائيلية أي بيانات حول الغارة ولم تردّ على طلب منظمة العفو الدولية للحصول على معلومات.



صورة من 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 تُظهر منزل عائلة عثمان المتضرر في مدينة بعلبك في لبنان نتيجة غارة جوية إسرائيلية على المنزل بتاريخ 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2024. © منظمة العفو الدولية

أخبرت بنين عثمان، التي فقدت ابنتها البالغة من العمر 17 عامًا في الغارة، منظمة العفو الدولية أن سلاحًا اخترق الغرفة التي كانت تنام فيها مع أطفالها وسقط في غرفة المعيشة في الأسفل، حيث كانت عمته أميرة تصلي. وأصاب سلاح [آخر] عبوة غاز، فأشعل حريقًا في الغرفة التي كانت تنام فيها زوجة شقيقها وأطفالها. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"تركنا منازلنا أنا وإخوتي في الأحياء الأقل أمانًا [في مكان آخر من بعلبك] [...] وانتقلنا إلى منزل أهلي الذي أوى العائلة كلها في حرب تموز [يوليو] 2006 ولم يُصبه مكروه. كنا متأكدين من أنه أكثر الأمكنة أمانًا في بعلبك. [...] شعرت بالصواريخ تمر فوق رأسي... ثم الأرض انخسفت بي! قلت لنفسي 'هل أنا ميتة؟' [...] بدأت أختنق وأفقد وعيي عندما شعرت بأيادٍ تسحبني إلى الخارج. بين الوعي واللاوعي قلت لهم 'أولادي وأختي ينامون قربي ساعدوهم!' ولم أعد أعني شيء حتى وجدت نفسي في المستشفى بعد ساعات. عن أي أهداف عسكرية يتحدثون؟ لو أن في بيت أهلي أهداف عسكرية هل كنا سنجلب مالنا وعائلاتنا وكل ما نملك ونضع أنفسنا تحت الخطر؟"

من جانبها قالت فاطمة درائي، التي فقدت ولدَيها حسن، 5 سنوات، وحسين، 3 سنوات، في الهجوم، لمنظمة العفو الدولية:

"أيقظني ابني، كان عطشانًا وأراد أن يشرب. فأعطيته ماءً وعاد إلى النوم، حاضنًا شقيقه. [...] وعندما احتضن شقيقه، ابتسمت. وقلت في نفسي سأخبر أباه عن هذا الحزن، لما يعود، ليرى كم أن ولده حنون وعاطفي. وذهبت لأصلي، ثم انفجر كل شيء من حولي. وانفجرت عبوة غاز، فأحرقت قدمي، وفي غضون ثوانٍ، التهمت النار غرفة أطفالي".

أخبرت هالة عثمان، التي أصيبت في الهجوم، منظمة العفو الدولية أنها تتذكر أنها كانت ملقاة على الأرض بينما وقف أطفالها فوق رأسها محاولين إيقافها بأشكال بدائية من الإسعافات الأولية. وقالت:

"لم أستوعب ما حصل مباشرة، رأسي كان مرتجًا وعيناي لا تريان إلا خيالات. بعد قليل وجدت ابني ومن تطوعوا البدء في الدخول والإنقاذ قد سحبوا امرأة من تحت الركاب وأدخلوها دارنا. كانت فاطمة أم الطفلين الشهيدين. وكانت تهذي وتسال 'وين ولادي وين ولادي مش عم اسمع صوتهم...' وكانت معفرة بالتراب ومُخضبة بدمائها، 'بتقطع القلب'."

أكد علي عثمان، وهو مختار في بعلبك، لمنظمة العفو الدولية أن جميع الموجودين في المنزل ساعة الهجوم كانوا مدنيين يعرفهم الجميع جيدًا.

"استهدفت هذه الغارة منزل عائلة شديدة البساطة ومعروفة جيدًا. هؤلاء الأبناء بأغلبهم تركوا منازلهم وأتوا بعائلاتهم وأطفالهم لبيت العيلة وبيت جدهم، لياويهم شر المخاطر علمًا أن منازلهم تقع في أحياء تم قصفها سابقًا."

قال حسين عثمان، وهو عضو سابق في بلدية بعلبك يعرف أيضًا العائلة جيدًا، لمنظمة العفو الدولية: "لم تكن العائلة منخرطة في أي نشاط عسكري، وكان الهدف بوضوح منزلًا مدنيًا، بعيدًا عن أي هدف عسكري". ولم يعثر بحث منظمة العفو الدولية على أي دليل على وجود أهداف عسكرية في منزل عائلة عثمان أو بجواره مباشرة وقت الهجوم. ومن المرجح أن تكون الغارة هجمة مباشرة على مدنيين وأعيان مدنية، وينبغي التحقيق فيها بوصفها جريمة حرب.

4. الواجبات القانونية الدولية

يطالب مبدأ التمييز، وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي الإنساني، الأطراف بالتفريق في جميع الأوقات بين الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية، وتوجيه هجماتها نحو الأهداف العسكرية فقط. وبالإضافة إلى حظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين، أو الأعيان المدنية، يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات العشوائية، أي تلك التي بطبيعتها تقصف الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية بلا تمييز. كما يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات غير المتناسبة، وهي الهجمات التي من المتوقع أن تسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو إصابات في صفوف المدنيين، أو أضرارًا بالأعيان المدنية، أو مزيجًا من كل ذلك، والتي قد تكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقع تحقيقها. ولتجنب الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة أو سواها من الهجمات غير القانونية، ينبغي للأطراف احترام مبدأ الحيطة والحذر الذي يتطلب من أطراف النزاع الحرص المستمر على تجنب المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر العرضي بالمدنيين والأعيان المدنية، وعلى أي حال، التقليل منه. وهذا يشمل بذل قصارى جهدها للتحقق من أن الأهداف عسكرية، ولتقييم مدى تناسب الهجمات، ووقفها إذا اتضح أنها موجهة خطأ أو غير متناسبة. ويجب على كل الأطراف أن تُصدر إنذارًا مسبقًا ومجددًا في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك.

وينبغي للأطراف اختيار وسائل وطرق مناسبة للهجوم عندما تكون الأهداف العسكرية ضمن مناطق سكنية. ومن المرجح أن يؤدي استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار مساحية واسعة على أهداف تقع في مناطق مكتظة بالسكان إلى شن هجمات عشوائية أو غيرها من الهجمات غير المشروعة. كما أن اختيار طرق للهجوم لا تُقلل من تعرُّض المدنيين للخطر -على سبيل المثال، مهاجمة أهداف في أوقات يحتمل فيها جدًّا وجود العديد من المدنيين- يتعارض أيضًا مع القانون الدولي الإنساني. ويتعين على الأطراف أيضًا اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين، والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها، من آثار الهجمات. وبالنسبة لحزب الله وغيره من الجماعات المسلحة، يشمل هذا، قدر المستطاع، تجنب وضع الأهداف العسكرية والمقاتلين داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها. تشكل مهاجمة المدنيين، الذين لا يؤدون دورًا مباشرًا في الأعمال القتالية، أو استهداف الأعيان المدنية، جرائم حرب. كما أن شن هجوم عشوائي يؤدي إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وشن هجوم مع العلم أنه سيتسبب بخسائر أو إصابات أو أضرار مدنية عرضية مفرطة، يُعدّان جريمة حرب.

5. نتائج وتوصيات

ينبغي التحقيق في الغارات الجوية الإسرائيلية على ثلاثة مبانٍ سكنية في قرية العين في البقاع الشمالي في 29 سبتمبر/أيلول، وفي قرية أيطو شمال لبنان في 14 أكتوبر/تشرين الأول، وفي مدينة بعلبك في 21 أكتوبر/تشرين الأول، علاوة على الغارة الجوية الإسرائيلية على مقر بلدية النبطية في جنوب لبنان في 16 أكتوبر/تشرين الأول، والتي أودت بحياة ما لا يقل عن 49 مدنيًا وقضت على عائلات بكاملها في لبنان، بوصفها جرائم حرب.

تقدم منظمة العفو الدولية التوصيات التالية:

- ينبغي لإسرائيل احترام الواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، فضلًا عن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، ويتعين عليها اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في تخطيط الهجمات وتنفيذها لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية، أو على أي حال، التقليل منه.

- يجب على جميع الدول، لاسيما الولايات المتحدة، وقف جميع عمليات نقل الأسلحة وغيرها من أشكال المساعدات العسكرية لإسرائيل بسبب الخطر الملموس المتمثل في إمكانية استخدام هذه الأسلحة لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.
- ينبغي للحكومة اللبنانية أن تطلب بصورة عاجلة عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمعالجة الانتهاكات التي وقعت وتظل تقع في لبنان وذلك بصورة ملحة، وأن تقترح إصدار قرار يُنشئ آلية تحقيق مستقلة لمعالجة انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في سياق الأعمال القتالية بين حزب الله وإسرائيل.
- يجب على الحكومة اللبنانية، ومن ضمنها وزارة الخارجية، أن تنظر مجددًا بصورة جدية في منح المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية للتحقيق في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص نظام روما الأساسي والمقاضاة عليها (جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية) المرتكبة على الأراضي اللبنانية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى يتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضاءنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0). (أنظر <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>)
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [صفحة الأذونات](#) على موقعنا منظمة العفو الدولية.

معلومات الاتصال



amnesty.or/ar



info@amnesty.org



منظمة العفو الدولية



www.facebook.com/AmnestyArabic



@AmnestyAR